A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/50/L.75
8 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٤ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
أزمة الديون الخارجية والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة السيد ماكس ستادثاغين (نيكاراغوا)،
بناء على مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/50/L.7

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ١٩٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢٠٥/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٤/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٤٨/٤٦ و ١٥١/٤٦ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وإذ تعيد تأكيد قرارها ١٨٢/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وقرارها ٩٤/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ تعيد تأكيد قراريها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ المتعلق بتجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، و ١٦٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ المتعلق بخطة للتنمية،

وإذ تلاحظ تحسن حالة الديون في عدد من البلدان النامية منذ النصف الثاني للثمانينات والمساهمة التي قدمتها الاستراتيجية المتطورة للديون في هذا التحسن،

081295 081295 95-39470

وإذ تلاحظ مع التقدير التدابير التي اتخذتها البلدان الدائنة لتخفيف عبء الديون في إطار نادي باريس وعن طريق إلغائها للديون الرسمية الثنائية وتخفيف عبئها تخفيفا متكافئا على حد سواء، وإذ ترحب بالشروط التشجيعية إلى حد أبعد الواردة في تدابير تخفيف عبء الديون التي توخاها مؤخرا نادي باريس، أي شروط نابولي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، لأفقر البلدان وأثقلها ديونا، لمساعدتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة، وبالتالي المساهمة في إمكانية استئناف تلك البلدان لنموها وتنميتها،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية، ولمساعدتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة،

وإذ تؤكد على مدى أهمية استمرار البلدان المدينة في متابعة وتكثيف جهودها فيما يتعلق ببرامج الإصلاحات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي، من أجل جمع المدخرات والاستثمارات، والحد من التضخم وتحسين الكفاءة الاقتصادية، مع مراعاة ضرورة معالجة الجوانب الاجتماعية للتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر، وخصائص كل منها، فضلا عن ضعف أفقر الطبقات من سكانها،

وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى زيادة مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان وأثقلها ديونا، ولا سيما في أفريقيا، في الجهود التي تبذلها لتحسين حالة ديونها بالنظر إلى استمرار الارتفاع الشديد في مستوى رصيدها الكلي من الديون وأعباء خدمة الديون،

وإذ تلاحظ الحاجة الملحة إلى التنفيذ الكامل والبناء والسريع لمختلف تدابير تخفيف عبء الديون التي اتخذتها البلدان الدائنة في إطار نادي باريس وعن طريق إلغائها للديون الرسمية الثنائية وتخفيف عبئها تخفيفا متكافئا على حد سواء،

وإذ تلاحظ أيضا أنه بسبب التطورات المتقلبة في سياق الاستراتيجية الدولية المتطورة للديون، من الضروري إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك اتخاذ تدابير جديدة ومحددة واتباع نهج مبتكرة، فيما يتعلق بالإسهام في إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان وأثقلها ديونا،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة بوصفها تشكل عنصرا يؤثر تأثيرا ضارا على جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تشدد على أهمية التخفيف من أعباء الديون وخدمة الديون المرهقة المتصلة بمختلف أنواع ديون كثير من البلدان النامية، على أساس اتباع نهج دائم وإنمائي المنحى ومنصف وفعال، والقيام، عند الاقتضاء، بمعالجة الرصيد الكامل لديون أفقر البلدان النامية وأكثرها مديونية باعتبارها مسألة ذات أولوية،

وإذ تلاحظ أن عمليات الإقراض المتعددة الأطراف مستبعدة من إعادة جدولة الديون، وإذ تؤكد، في هذا الصدد، ضرورة النظر في اتباع نهج شاملة لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل التي تواجه مشاكل كبيرة فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف وذلك عن طريق التنفيذ المرن للصكوك القائمة والآليات الجديدة عند اللزوم،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء أنه في عدد من البلدان النامية التي تبذل جهودا مستمرة وشاقة للإصلاح الاقتصادي، لا يزال عبء الديون وخدمة الديون يشكل عقبة رئيسية أمام إعادة تنشيط نمو تلك البلدان وتنميتها في الميدان الاقتصادي وبخاصة أقلها نموا،

وإذ تلاحظ أن البلدان النامية التي استمرت تفي، مع تحملها تكلفة باهظة، بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في أوقاتها، قد قامت بذلك بالرغم من القيود المالية الخارجية والداخلية الخطيرة،

وإذ تعرب عن قلقها لأن تدابير تخفيف عبء الديون المتخذة حتى الآن لم توفر بالكامل بعد حلولا دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون وخدمة الديون القائمة التي تواجه عددا كبيرا من البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان وأثقلها ديونا،

وإذ تعيد تأكيد النتائج، المتفق عليها، التي انتهت إليها جميع المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي عقدت منذ بداية التسعينات بشأن التنمية، فيما يتعلق بإيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، فضلا عن النظر في اتخاذ تدابير مناسبة فيما يتعلق بتعبئة موارد كبيرة جديدة وإضافية لتمكين البلدان النامية من تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ، بينما تتناول مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، الحالة في بعض البلدان الدائنة ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال،

وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة النمو الاقتصادي العالمي وضرورة توفير بيئة اقتصادية دولية داعمة بصورة مستمرة فيما يتعلق بجملة أمور منها معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، وفرص الحصول على التكنولوجيا، وأسعار الصرف وأسعار الفائدة الدولية، وإذ تلاحظ استمرار الحاجة إلى توفير الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة للبلدان النامية،

وإذ تحيط علما بنتائج المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في كارتاخينا دي انديا‌س، كولومبيا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وبخاصة الفصل الثالث، المعنون "القضايا الاقتصادية"، من الوثيقة الختامية للمؤتمر[١]،

---

(١) ستصدر.

وإذ تحيط علما أيضا بالبيان الصادر عن مؤتمر قمة هاليفاكس لمجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة[٢]، المعقود في هاليفاكس، كندا، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥،

وإذ تحيط علما كذلك بالبيان الصادر عن اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي، المنعقدة في واشنطن، العاصمة، بالولايات المتحدة الأمريكية، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،

وإذ تحيط علما كذلك بالإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧[٣]، المعتمد في الاجتماع السنوي التاسع عشر لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين، المعقود في نيويورك، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٥[٤]؛

٢ - تسلّم بأن إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية يمكن أن يسهم بقدر كبير في تعزيز الاقتصاد العالمي وفي الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة؛

٣ - تسلّم أيضا بأنه يتعين تعزيز الاستراتيجية الدولية المتطورة للديون بتدفقات مالية خارجية مناسبة للبلدان النامية المدينة؛

٤ - تؤكد أهمية مواصلة البلدان النامية لجهودها الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتهيئة بيئة اقتصادية خارجية مواتية عن طريق جملة أمور منها تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، وتوفير إشراف فعال على أسعار الفائدة الدولية وزيادة تدفق الموارد، فضلا عن تحسين فرص الحصول على التكنولوجيا للبلدان النامية؛

٥ - تشدد على ضرورة إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى، ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون وخدمة الديون المستمرة لأفقر البلدان النامية وأكثرها مديونية وعلى أهمية التنفيذ الكامل والبناء والسريع لشروط نابولي المتفق عليها في نادي باريس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، من أجل تلك البلدان، بغية المساعدة على خروجها من عملية إعادة الجدولة استنادا إلى سياسات اقتصادية سليمة في هذه البلدان، ومن ثم المساهمة في تعزيز إمكانياتها لاستئناف النمو والتنمية؛

---

(٢) A/50/254-S/1995/501، المرفق الأول.

(٣) A/50/518، المرفق.

(٤) A/50/379.

٦ - تعترف بالجهود التي تبذلها البلدان النامية المدينة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون بالرغم من تكبد تكلفة اجتماعية مرتفعة وتشجع، في هذا الصدد، الدائنين من القطاع الخاص، وبخاصة المصارف التجارية، على مواصلة مبادراتهم وجهودهم لمعالجة مشاكل الديون التجارية التي تواجهها البلدان النامية المتوسط الدخل؛

٧ - تدعو البلدان الدائنة، ومصارف القطاع الخاص والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، إلى أن تنظر، في حدود اختصاصاتها، في مواصلة القيام بمبادرات وبذل الجهود لمعالجة مشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نموا والطلبات المتعلقة باستمرار تعبئة الموارد عن طريق مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية من أجل مساعدة أقل البلدان نموا المستوفية للشروط على تخفيض ديونها التجارية؛

٨ - تلاحظ ارتفاع نسبة الديون المتعددة الأطراف لعدد من البلدان النامية وتدعو المؤسسات المالية الدولية إلى دراسة المقترحات الرامية إلى معالجة مشاكل تلك البلدان فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف، مع مراعاة الحالة الخاصة بكل بلد، والمحافظة في الوقت ذاته على مركز الدائنين الممتازين للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، لضمان أن يكون باستطاعتها مواصلة توفير التمويل بشروط تساهلية لتلك البلدان النامية للمساعدة في تنميتها؛

٩ - تعيد تأكيد الاستعراض العالمي لمنتصف الفترة لتنفيذ برنامج العمل في التسعينات لأقل البلدان نموا، وبخاصة الإجراءات المناسبة لصالح أقل البلدان نموا فيما يتعلق بديونها الثنائية الرسمية والتجارية والمتعددة الأطراف؛

١٠ - تلاحظ مع القلق استمرار عبء التزامات الديون وخدمة الديون للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك بوجه خاص تلك الموجودة في أفريقيا، وتشجع الدائنين، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف التجارية، على مواصلة معالجة التزاماتها بفعالية؛

١١ - تشدد على أهمية مواصلة عمليات الإقراض بشروط تساهلية التي يقوم بها مرفق التكيف الهيكلي المعزز للبلدان المنخفضة الدخل؛

١٢ - تشدد أيضا على ضرورة أن توفر المرافق القائمة تدابير لتخفيف عبء الديون عن طريق برامج مختلفة لتحويل الديون، حيثما أمكن، مثل عمليات تحويل الديون إلى مشاركة في رأس المال، وعمليات تحويل الديون إلى التزام بحماية الطبيعة، وعمليات تحويل الديون إلى مشاركة في نماء الطفل، والعمليات الأخرى لتحويل الديون إلى مشاركة في التنمية، يتعين تنفيذها على نطاق واسع لإمكان مساعدة البلدان المعنية بمقدرة في جهودها الإنمائية، فضلا عن دعم التدابير لصالح أضعف شرائح مجتمعات تلك

البلدان واستحداث تقنيات لتحويل الديون تطبق على برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية، تمشيا مع أولويات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥؛

١٣ - تشدد كذلك على ضرورة تدفق موارد مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة، بالإضافة إلى تدابير تخفيف عبء الديون التي تتضمن تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية، ولا سيما إلى أقل البلدان نموا، من أجل دعم تنفيذ البلدان النامية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار، والتكيف الهيكلي والقضاء على الفقر لتمكينها من التخلص من العبء الثقيل للديون ومساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

١٤ - تشدد كذلك على ضرورة الانتهاء على وجه السرعة من الأعمال الجارية لصندوق النقد الدولي، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي، بشأن الخطوات التي تتخذ لمعالجة مشاكل البلدان المنخفضة الدخل التي تضطلع ببرامج قوية للتكيف والإصلاح ولكن قد يثبت أن حالة ديونها، بما في ذلك ديونها للمؤسسات المتعددة الأطراف، لا يمكن أن تستمر، حتى بعد تخفيض الديون على أساس شروط نابولي، وفي هذا الصدد، تحث البلدان المانحة على أن تفي على الفور بالتزامها بالعملية العاشرة لإعادة تزويد المؤسسة الإنمائية الدولية بالموارد وتقديم الدعم للتزويد بقدر هام من الموارد عن طريق العملية الحادية عشرة لإعادة تزويد المؤسسة بالموارد وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين عن نتائج اجتماع لجنة التنمية المقرر عقده في نيسان/أبريل ١٩٩٦؛

١٥ - تلاحظ المبادرة إلى وضع ترتيبات مالية موازية جديدة، مكملة للترتيبات العامة للاقتراض، بهدف مضاعفة الموارد المتاحة حاليا في إطار الترتيبات العامة؛

١٦ - تسلّم بأن الاستراتيجية المتطورة للديون يجب أن تكون مصحوبة ببيئة دولية مواتية وداعمة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وقرارات مراكش الوزارية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية[٥]؛

١٧ - تدعو صندوق النقد الدولي إلى مواصلة استنباط تدابير وإجراءات محددة للسياسة العامة من أجل معالجة المشاكل التي تواجهها البلدان النامية المدينة؛

---

(٥) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7).

١٨ - تؤكد ضرورة تشجيع التدفقات الخاصة إلى جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، مع تقليل خطر التقلبات؛

١٩ - تشدد على الحاجة الملحة إلى مواصلة توفير شبكات السلامة الاجتماعية للفئات الضعيفة التي تتأثر سلبيا أكثر من غيرها بتنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية في البلدان المدينة، وبخاصة الفئات المنخفضة الدخل؛

٢٠ - تحث المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان الدائنة والمؤسسات المتعددة الأطراف، وكذلك المصارف التجارية وغيرها من مؤسسات الإقراض، حين تواصل تنفيذ مختلف التدابير التي تستهدف المساهمة في إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وكذلك حين تستطلع الحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية ومبتكرة للتخفيف كثيرا من عبء الديون الخارجية وخدمة الديون على البلدان النامية، على التأكد من التنفيذ الكامل والمراعاة التامة لاستراتيجية الديون التي تطورت عبر السنين؛

٢١ - تسلّم بالحاجة الملحة إلى قيام المجتمع الدولي بمساعدة البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان وأثقلها ديونا، على تعبئة الموارد اللازمة لجهودها الإنمائية، وتسلم أيضا بأن إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية يمكن أن يسهم في تحرير الموارد المحلية وفي دعم جهودها الإنمائية، ولا سيما جهودها في مجال التنمية الاجتماعية؛

٢٢ - تطلب إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات ذات الصلة، أن يستفيد من قوة الدفع المكتسبة من مختلف الاجتماعات التي عالجت مسائل الديون وأن يعالج مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة مشاكل أقل البلدان نموا، لدى إعداد خطة للتنمية؛

٢٣ - تطلب أيضا إلى المجتمع الدولي بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وتدعو مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن القطاع الخاص، إلى اتخاذ تدابير وإجراءات عاجلة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمت منذ بداية التسعينات بشأن التنمية، وتتناول، في جملة أمور وحسب الاقتضاء، مسألة الديون الخارجية؛

٢٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -